

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢٢٩ الاستئناف ١

الأربعاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فسيلا كيس (اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سمير نوف
	الأرجنتين السيد ميورال
	البرازيل السيد بومباخ
	بنن السيد بابادودو
	الجزائر السيد الحاج علي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد بانغا
	الدانمرك السيدة لوي
	رومانيا السيد موتوك
	الصين السيد لي سونغ
	فرنسا السيد كرو
	الفلبين السيدة تاغيانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بردي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد روستو
	اليابان السيد أومورا

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة

وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-43186 (A)

* 0543186 *

الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة تامة بأن جهدكم وقيادتكم لعملنا سيعززان دور المجلس في صون السلام والأمن الدوليين.

ويود وفد الجمهورية العربية السورية أن يكرر في البداية إدانة قيادة وشعب سورية للتفجيرات الإرهابية الدموية التي وقعت في العاصمة البريطانية لندن، وعملية قتل السفير المصري في العراق، وكذلك للعمليات الإرهابية التي أودت بعدد من المواطنين الأتراك في استنبول. ونتقدم من حكومات وشعوب هذه البلدان الشقيقة والصديقة بأحر التعازي وأصدقها، ونؤكد لكم مرة أخرى إصرارنا على تعزيز التعاون الدولي للقضاء على آفة الإرهاب.

كما نعبر عن شكر وفدنا للسفراء إلين مارغريت لوي رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، وسيزار ميورال رئيس لجنة ١٢٦٧ المتعلقة بالقاعدة والطالبان، ومهينيا متوك رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على العمل الهام الذي يضطلعون به، وحسن إدارتهم لأعمال اللجان المشار إليها.

لقد عانت سورية من آفة الإرهاب منذ عقود وحتى الآن. وفي غضون الأسابيع القليلة الماضية فقط تمكنت قوات الأمن السورية من اكتشاف شبكة للإرهابيين تحاول القيام بأعمال إرهابية داخل الأراضي السورية وخارجها. وفي إحدى عمليات ملاحقة بعض الإرهابيين قرب الحدود اللبنانية - السورية اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية ٣٧ عنصراً من عناصر هذه الشبكات التي تحاول بث الرعب وترهيب السكان الأمنين بغية زعزعة الاستقرار الذي تنعم به سورية. وقد سقط عدد من قوات الأمن شهداء وهم يواجهون هذه الجماعات الإرهابية دفاعاً عن مواطنيهم وأمن بلدهم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل باكستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة اعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد أكرم (باكستان) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن توزع نصوصها كتابةً وأن تقدم نسخة مختصرة حينما تتكلم في قاعة المجلس.

وكتدبير للاستخدام الأمثل لوقتنا، لن أدعو المتكلمين على نحو فردي إلى شغل مقاعدهم على الطاولة أو إلى العودة إلى مقاعدهم في القاعة. وحينما يدلي متكلم بكلمته سيصطحب موظف قاعة المؤتمرات المتكلم التالي المدرج في القائمة إلى مقعد على الطاولة. وأشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الجمهورية العربية السورية، وأعطيه الكلمة.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية):

سيدي الرئيس، يسعدني، مرة أخرى، أن أهنئ بلدكم الصديق وأن أهنئكم شخصياً على تبوءكم رئاسة مجلس

التشريعي رقم ٣٣ المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٥، المعني بمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما انضمت سورية إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٥ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وبهذا تكون سورية قد انضمت إلى معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، علماً أن الدراسة مستمرة للمصادقة على ما تبقى منها.

إن وفد سورية يعتقد أن قيام رئيس لجنة القرار ١٢٦٧ وبعض أعضائها بزيارات إلى مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يشكل جهداً هاماً في إطار تعزيز التفاهم والتعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول أفضل سبل مكافحة الإرهاب. وفي هذا المجال كانت زيارة السفير سيزار ميورال رئيس اللجنة وبعض أعضائها إلى سورية في شهر أيار/مايو الماضي هامة وناجحة. وقد تم خلال اللقاءات التي جرت مع عدد من المسؤولين السوريين تبادل لوجهات النظر حول سبل تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة في ضوء التجربة التي مرت بها سورية في عقد الثمانينيات جراء الأعمال الإرهابية التي شكلت تهديداً لأمنها الوطني. كما تم إطلاع الوفد على الإجراءات المتخذة من قبل السلطات السورية في مختلف المجالات وبخاصة على الحدود مع الدول المجاورة.

لقد جرى التأكيد، بشكل مستمر، على أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد يؤكد وفدي أن سورية تربطها اتفاقات مع العديد من الدول، بما فيها أعضاء في مجلس الأمن، ساهمت بشكل كبير في عملية تبادل المعلومات الأمنية في إطار مكافحة هذا الخطر الدولي، آخذين بعين الاعتبار أهمية الاعتراف بهذه الجهود السورية.

لقد كانت سورية من الدول السباقة إلى الدعوة لضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب، فمنذ عام ١٩٨٥ دعت سورية إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لوضع تعريف محدد لمفهوم الإرهاب وبلورة استراتيجية عالمية فاعلة لمحاربته، وتمييزه عن النضال المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال لتحقيق تحررها، وهو الحق الذي كفله الميثاق والأعراف الدولية.

وبعد اتساع نطاق الهجمات الإرهابية التي أصبحت تضرب دولا عديدة وتنازل من استقرارها، فقد دعت سورية من جديد إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، وكررت استعدادها المستمر للتعاون على الصعيد الدولي مع جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بغية تعزيز الأطر القانونية والأمنية للقضاء على الإرهاب الدولي.

لاحظ وفدي باهتمام مواصلة لجنة مكافحة الإرهاب الاسترشاد بمبادئ التعاون والشفافية والمساواة في المعاملة، بغية استكمال عملية تنشيط اللجنة. وفي هذا الصدد نشير إلى أن سورية قد قدمت تقريرها الرابع إلى اللجنة عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في منتصف شهر نيسان/أبريل، والذي صدر كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/2005/265، المرفق).

ومن جهة أخرى يشيد وفدنا بمواصلة لجنة مكافحة الإرهاب التعاون والتنسيق مع المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى أن تكون الإدارة التنفيذية جاهزة للعمل في أقرب وقت ممكن، مما يسمح ببناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في إعداد تقاريرها في المواعيد المحددة، وبشكل يساعد الدول على تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن.

وفي إطار تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية المرسوم

أخيرا إن معركة القضاء على الإرهاب الدولي تخص جميع دول العالم لأن الإرهاب آفة توجعنا جميعا بعيدا عن الحدود والثقافات والحضارات. وأؤكد للمجلس مرة أخرى أن سورية ستكون، كما كانت دائما، في طليعة الدول التي ستحارب هذا الخطر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما نود أن نشيد بكم على الدور القيادي الذي ما برحتم تضطلعون به خلال رئاستكم لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه هذا. إن المعركة ضد الإرهاب هي، بدون شك، من أكثر المسائل التي يواجهها العالم إلحاحا. ونحن على يقين بأن توجيهاتكم لمناقشات اليوم ستكون قيمة.

وفي هذا السياق، لاحظت باهتمام كبير الأنباء بأن سورية قد اعتقلت بعض الإرهابيين. كما لاحظت الطريقة الانتقائية التي يتبعها ذلك البلد في اعتقال الإرهابيين من جهة، وفي احتضانه الحميم لهم، من جهة أخرى.

وتود إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لتقديم أخلص وأحر التعازي لشعب المملكة المتحدة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بوحشية مؤخرا. إن عواطفنا وصلواتنا تتجه إلى عائلات ضحايا الهجوم، ونتمنى الشفاء العاجل لمن ظلوا على قيد الحياة.

إن إسرائيل تمر في فترة حداد هذا الأسبوع على ستة من مواطنيها. وقد لقوا مصرعهم في هجمتين إرهابيتين وقعت كلتاهما في غضون أسبوع واحد منذ المآسي التي وقعت في لندن. وللأسف، فإن إسرائيل تدرك تماما الآثار

يجب أن نتفق جميعا على أن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل يبقى قائما ما دامت هذه الأسلحة موجودة، وأن أفضل السبل للقضاء على هذه المخاطر هو إزالة هذه الأسلحة إزالة تامة أينما كانت ومهما كان نوعها. وهذا يستدعي جهدا دوليا جماعيا في إطار الأمم المتحدة وآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا المجال تشارك سورية المجتمع الدولي في القلق من احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي الإرهابيين والكيانات التي لا تتمتع بصفة الدول. وانطلاقا من هذا فقد تقدمت سورية بتقريرها الوطني حول تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تضمن المرتسم الوطني المتعلق بضمان تنفيذ القرار. ونتطلع إلى تعامل مجلس الأمن بالشكل المطلوب مع مشروع القرار الذي طرحته سورية على طاولة المجلس قبل نهاية عضويتها غير الدائمة في المجلس عام ٢٠٠٣، بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط نظرا لما يشكله وجود هذه الأسلحة من خطر داهم على السلم والأمن الدوليين في المنطقة والعالم.

وتؤكد سورية تعاونها التام مع اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وما تضمنه التقرير الوطني المقدم من حكومة بلادي إليها، وأن تكون هذه اللجنة جهدا مكمل وليس بديلا عن الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بضبط السلاح ونزعه.

أود أن أشير إلى أهمية التنسيق والتعاون في عمل اللجان الثلاث لمجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب، بما يعزز من عملها ويخفف من أعباء الدول وبخاصة في مجال كتابة التقارير المتعددة وذلك نظرا لتقاطع وتشابه الكثير من المعلومات الواردة فيها. ونحن على ثقة من أن مجلس الأمن سيتخذ الإجراء المطلوب بهذا الصدد.

ثمة حاجة ملحة إلى مخاطبة العوامل التي توجد الجو الذي يمكن فيه للإرهابيين أن يختبئوا ويجندوا أعضاء جددًا ويقوموا بعملياتهم. ومسائل إضفاء طابع التطرف وتمجيد الشهادة والتحريض تتطلب على نحو خاص الانتباه الملح والمتضافر، بخاصة على ضوء الظاهرتين المشتركتين على نحو متزايد: ظاهرة الإرهاب الانتحاري وظاهرة الإرهابيين الذين ولدوا ونشئوا في نفس المجتمعات التي يرتكبون الفظائع فيها.

ومما يسر إسرائيل أن تلاحظ الاعتراف المتنامي، العالمي تقريبا حقا، بأن محاربة الإرهاب لا يمكن أن تكون رهنا بأي سبب من الأسباب الجذرية المزعومة. لا يمكن أن تبذل أية محاولة لتبرير استعمال الإرهاب أو الاعتذار عنه. تشيد إسرائيل بالأمين العام على رفضه الصريح لمثل هذه المحاولات في استراتيجيته المكافحة للإرهاب.

وبشأن هذا الموضوع مما يقلق إسرائيل أنه على الرغم من أن مشروع وثيقة النتيجة "الألفية + ٥" يرفض الإرهاب في كل أشكاله وتحليلاته يورد أيضا قائمة بالعوامل التي قد تسهم في الإرهاب. تلك القائمة تمس بنجاعة البيانات الواردة في مشروع وثيقة النتيجة بشأن الإرهاب.

وتولي إسرائيل أيضا الأهمية القصوى للتشريعات والصكوك القانونية المتعددة الأطراف الفعالة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ونشاط بنشاط تجاربنا في هذا المجال. وإسرائيل طرف في تسع اتفاقيات لمكافحة الإرهاب، ونعمل على الانضمام إلى أخرى. ونؤيد أيضا هدف إبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب خلال الدورة الستين للجمعية العامة. بيد أن هدف إبرام تلك الاتفاقية ينبغي ألا يرى غاية في حد ذاتها، ولكن وسيلة لاستراتيجية دولية فعالة لمكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، على الرغم من رغبتنا القوية في رؤية إبرام اتفاقية شاملة في أقرب فرصة فينبغي ألا يكون ثمن ذلك

المدمة للإرهاب، وتؤكد من جديد تصميمها على العمل في صف واحد مع الآخرين للتصدي للإرهابيين وورعائهم أينما تواجدوا. وأود كذلك أن أعرب عن تعازينا لشعوب تركيا، ومصر، والعراق، والهند، وقد تعرضوا جميعا في الأسابيع الماضية إلى شرور الإرهاب. لقد برهنت الهجمات الإرهابية تلك مرة أخرى على أن الإرهاب لا يعرف حدودا، وأنه بالفعل مشكلة عالمية. كما أن تلك الهجمات تبرز من جديد الحاجة العاجلة لأن يقوم المجتمع الدولي بتنشيط معركته ضد الإرهاب.

وترى إسرائيل أن الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في التعاون العالمي وفي تشاطر المعلومات، التي حدثت بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هي خطوة هامة في سبيل مكافحة الإرهاب، ومصدر للتشجيع. إن المجتمع العالمي يحقق التقدم يوما بعد يوم في تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، تنظر إسرائيل إلى اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة الجزاءات الخاصة بالقاعدة والطالبان، ولجنة القرار ١٥٤٠، على أنه خطوة هامة في المعركة ضد الإرهاب. وتشيد إسرائيل بهذه اللجان على التقدم القيم الذي حققته في تعزيز قدرات الدول الراغبة التصدي للإرهاب ولكنها عاجزة عنه. ونرجو أن يتم تحقيق تقدم مماثل مع الدول القادرة على التصدي للإرهاب ولكنها غير راغبة فيه.

وعلى الرغم من النداءات من مجلس الأمن التي تفصل مسؤولية الدول عن الإحجام عن دعم الإرهابيين وعن العمل ضدهم لا تزال دول تعتبر الإرهاب طريقا لشن حروبها بالوكالة. ونفس التصميم الذي نوجهه ضد الإرهابيين يجب أن يوجه ضد الدول التي تسمح للإرهابيين بالعمل بدون إعاقة.

وإسرائيل تعي وعيا تاما، وقد حاربت الإرهاب منذ أنشائها، الأخطار والعواقب عبر الوطنية الملزمة له. ولذلك، نقدر الجهود الدولية الرامية إلى تحجيم الإرهاب ومحاربتة. وإسرائيل مؤيدة نشيطة للجنة مكافحة الإرهاب. ونشجع اللجنة على أن تغطي على نحو تام النطاق الواسع لولايتها، بما في ذلك مواجهة أخطار التحريض. وعلاوة على ذلك، تتطلع إسرائيل إلى الأمام لتقديم تأييدنا للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق يسر إسرائيل أن تلاحظ أن خبيرا إسرائيليا في مكافحة الإرهاب قد ضم إلى عملها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود، باسم حكومة بيرو وشعبها، أن أعرب عن تعازينا ومشاعر مواساتنا للمملكة المتحدة حكومة وشعبا ولأقرباء ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في لندن في ٧ تموز/يوليه. تستحق هذه الأعمال الإجرامية أقوى إدانتنا.

وبيرو، التي حاربت الإرهاب وهزمت من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢، تدين على نحو قوي وقاطع الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، حيثما يجري وأيما كان مقترفه. لا يمكن أن يستعمل أي سبب أيديولوجي أو سياسي أو ديني تبريرا من جانب الذين يقترفونه أو يتعاونون في القيام بأعمال إرهابية أو يمولونها.

ونحن جميعا نعرف أن الإرهاب لا يمكن أن يحارب بحرب تقليدية. لا توجد أرض أو مسرح للعمليات، لأن الجهات الفاعلة سرية. إنه كفاح غير متماثل، ولذلك فإن طريق خوضه مختلفة.

تقليل قوة المبادئ القائمة لجعل تلك الاتفاقية أداة فعالة في محاربة الإرهاب.

ويسر إسرائيل أن تلاحظ أن المحافل المتعددة الأطراف - ومؤخرا مؤتمر قمة مجموعة الثماني واجتماع مجموعة وزراء الداخلية الأوروبيين الخمسة - تواصل ردم الثغرات في الشبكة الدولية لمكافحة الإرهاب. ونتيجة عن هذه الجهود وجهود مماثلة تعاني الشبكات الإرهابية الدولية من نكسات كبيرة. وعلى الرغم من ذلك، تسارع المجموعات الإرهابية إلى استغلال أي فجوات قد تبدو في التصميم والتعاون الدوليين.

وإحدى هذه الثغرات هي تزايد الميل إلى السعي إلى الاتصال بزعماء المنظمات الإرهابية بحجة أنهم زعماء سياسيون و/أو منتخبون ديمقراطيا. دعونا لا نرتكب الخطأ فيما يتعلق بهذا الأمر: المنظمات الإرهابية تعتمد بمكر طرق عمل جديدة للمشاركة السياسية في محاولة ساخرة لاستغلال موجة إشاعة الديمقراطية التي بدأت تغمر الشرق الأوسط. وتطورات إشاعة الديمقراطية ينبغي ألا تخلط في ديمقراطية الإرهابيين أنفسهم. وفي الحقيقة أن الاتصال بها، على أي مستوى، يوصل إلى القبول الدولي باستمرار إضفاء الطابع العسكري عليها ويشجع الإرهاب بدلا من محاربتة.

والإدراج الصحيح لجماعات إرهابية مثل حماس وحزب الله على قوائم المنظمات الإرهابية الدولية الخارجة على القانون عامل رئيسي في نبذ ممثليها وحظر أنشطتها. واتخاذ أي نهج آخر، وخصوصا الاختيار السياسي، من منطلق الأمل الساذج في أن يصحح الإرهابيون في نهاية المطاف طرقهم، لا يرسل برسالة خاطئة عن الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب فحسب ولكنه يعرض أيضا للخطر السلطات الحاكمة وحيوات الأبرياء حول العالم.

المنظمات العائدة إلى مختلف المنتديات ودوائر الاختصاص والحالات لا تصبح تلقائياً معايير عالمية.

وفي ما يتعلق بالتقارير، ثمة بعض النقاط التي يمكن النظر فيها لتحسين فعالية التقارير.

أولاً، إن التأخير في تقديم التقارير، كما ذكر رئيس اللجنة، ناجم إلى حد كبير عن التعب من إعداد التقارير والنقص في القدرات. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون في مقدور البلدان التي تفتقر إلى الموارد المالية أو الخبرة في الكفاح ضد الإرهاب أو إلى الموظفين المطلوبين والبلدان التي تعجز عن اعتماد تشريعات وطنية محددة، أن تتلقى المساعدة المطلوبة للتنفيذ الملائم للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولتقديم التقارير عن تلك الأنشطة إلى اللجنة. تلك هي النواقص التي يجب أن توجه تعاون اللجنة مع الدول. وهذا يتسم بالأهمية لأن مهمة اللجنة الرئيسية تكمن في كفالة امتلاك الدول الأدوات اللازمة لمكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالتعب من إعداد التقارير، سيكون من المفيد الاتفاق على جدول زمني لتقديم التقارير، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وذلك من شأنه أن يساعد اللجنة نفسها والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في أن تعالج حسب الأصول محتويات أكثر من ٦٠٠ تقرير قدمتها الدول خلال أكثر من ثلاث سنوات.

العنصر الثاني هو متابعة التقارير. من الضروري أن تستند ردود ومسارات العمل التي تتبعها اللجنة في كل حالة على تحليلات دقيقة ومتفحصة للتقارير وأن تتم مراعاة الحالات والتجارب المحددة لكل بلد. وإلا فإن اللجنة تخاطر باعتماد نهج خاطئ في ما يتعلق بالواقع السائد في بعض البلدان، مما يؤثر على مساهمتها في آليات الدول لمكافحة الإرهاب.

وعلى أساس محاربتنا الناجحة للإرهاب يمكن لبيرو أن تعلن أنه لا تمكن مكافحة هذا البلاء بفعالية إلا عن طريق اتخاذ نهج كلي. ثمة حاجة إلى إطار قانوني مناسب، مع توفر قدرة عمليات في ميادين الأمن، وفي المقام الأول الاستخبارات. وفي ذلك النهج الكلي من الضروري احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. والحزم في محاربة الإرهاب يتطلب أيضاً الحزم في حفظ الحريات المدنية. والدولة الديمقراطية لا يمكنها أن تضع نفسها على نفس مستوى الإرهابيين؛ هذه هي تجربتنا.

وثمة عنصر طويل الأمد آخر يجب أن ينظر فيه بوصف ذلك جزءاً من هذا النهج الكلي؛ وذلك العنصر هو إزالة الاستبعاد والإحباط الاجتماعيين اللذين يكمنان خلف الاغتراب الإرهابي. في إطار هذه الاستراتيجية الكلية من الضروري أن نبني بني التعاون فيما بين الدول. ولذلك، نحن ممنون للإحاطات الإعلامية التي قدمها رؤساء اللجان الثلاث التابعة لمجلس الأمن، ونقدر الدعوة إلى عقد الجلسة المفتوحة اليوم. والآن أدلي ببعض التعليقات الموجزة على عمل لجنة مكافحة الإرهاب وعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

تقدر بيرو الجهود التي بذلها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب لإيلاء الاهتمام الذي يحظى بالأولوية لدور اللجنة بوصفها ميسرة لتقديم المساعدة الفنية فيما بين الدول، وبين الدول والمنظمات الدولية.

ونسلط الضوء أيضاً على أهمية التنسيق والتعاون المستمرين للجنة مكافحة الإرهاب مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بغية تركيز الجهود وتجنب الازدواجية. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نختار مختلف مجالات اختصاص شتى المنتديات وأن ننتبه إلى أن التوصيات الصادرة عن مختلف

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشارك في الإعراب عن التضامن مع الشعب البريطاني في أعقاب الهجمات التفجيرية في نظام النقل العام في لندن، التي تسببت في موت عشرات الأفراد وإصابة المئات منهم. وكما أعرب رئيس بلدي في رسالة إلى صاحبة الجلالة الملكة إليزابيث الثانية، فإن شعب كوبا، وهو نفسه ضحية الإرهاب منذ أكثر من أربعة عقود، يشاطر الشعب البريطاني ألمه ويدين تلك الهجمات التي لا يمكن تبريرها.

تحت الضغط الدولي المتعاظم الناجم عن الاتهامات التي وجهتها كوبا، وبعد أكثر من شهر من الصمت المتواطئ، اضطرت سلطات الهجرة في الولايات المتحدة، في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥، إلى احتجاز الإرهابي من أصل كوبي لويس فوستينو كليمنتي بوسادا كاريلس، الذي كان قد دخل البلد بصورة غير قانونية وقدم طلبا للجوء السياسي استنادا إلى الخدمات التي قدمها إلى الولايات المتحدة عندما قضى أكثر من ٤٠ سنة في خدمة وكالة المخابرات المركزية والقوات المسلحة في الولايات المتحدة.

لقد كان من الملائم إلى أقصى حد أن تطلب جمهورية فنزويلا البوليفارية تسليم الإرهابي بوسادا كاريلس لها كي يتم تقديمه للمحاكمة في ذلك البلد الأمريكي الجنوبي في ما يتصل بالجريمة الشنيعة التي ارتكبت ضد طائرة مدنية تعود إلى الخطوط الجوية الكويتية، وأودت بحياة ٧٣ شخصا، والتي كان يحاكم عليها عندما فر في ١٩٨٥ من السجن الذي كان معتقلا فيه في فنزويلا.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد اعتقاده بأن الإجراء الصحيح الوحيد الذي يمكن للحكومة الولايات المتحدة أن تتخذه هو الموافقة على طلب التسليم المقدم من جمهورية فنزويلا البوليفارية، طلب تشمله معاهدة سارية بين

لذا توافق بيرو على أنه يجب على المديرية التنفيذية، وهي جهاز الدعم التقني للجنة، أن تستكمل فريقها في أسرع وقت ممكن ليقوم بوظائفه بصورة تامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الفريق المستكمل أن يضم خبراء استراتيجيين في الكفاح ضد الإرهاب واختصاصيين في شتى مجالات الكفاح ذاك. وتقوم الحاجة إلى مستشارين قانونيين، إضافة إلى خبراء ذوي خبرة ميدانية في مجالي الاستخبارات والشرطة. وينبغي اختيار أعضاء الفريق، كما ذكر سلفا، من أقاليم جغرافية مختلفة وأن تكون لهم تقاليد قانونية مختلفة، والأهم من ذلك، يجب أن يمتلكوا خبرة عملية في مكافحة الإرهاب.

من الضروري تجاوز القيود التي ذكرتها بغية تحقيق الاستخدام الأمثل لنظام التقارير والأنشطة المتخصصة للمديرية. وبتلك الطريقة، ستمكن اللجنة من الاضطلاع بصورة أفضل بولايتها التي أناطها بها مجلس الأمن.

وقبل أن أختتم، أود بإيجاز أن أشير إلى عمل لجنة القرار ١٢٦٧. ويحدو بيرو الأمل أن يجري إتمام جهود ضم المعلومات من القوائم إلى قاعدة بيانات الإنترنت في أسرع وقت ممكن. وذلك سيستفيد من قدرة ذلك الجهاز الرئيسي على التعاون الدولي في مجال الشرطة ويسر مهام السلطات الوطنية.

إن الأداء الوظيفي للملائم لنظام القوائم، بما في ذلك إدراج أسماء الأفراد والكيانات في القوائم وحذفها منها، ما زال يتطلب اهتماما بالغاً. وإن التقييد بالإجراءات الأصولية واحترام حقوق المدرجين في القوائم يجب مراعاتها في كل الأوقات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

البلدين، إضافة إلى كونه يتماشى مع معايير القانون الدولي ذات الصلة.

وإذا أرادت حكومة الولايات المتحدة أن تضيي قيد شعرة من المصادقية على حربها المزعومة على الإرهاب، فلا خيار لها سوى تسليم المجرم الذي يجدر بنا أن نتذكر أنه كان مسؤولاً عن أعمال إرهابية عديدة أخرى، بما في ذلك حملة تفجيرات في فنادق هافانا في عام ١٩٩٧ تسببت في موت السائح الإيطالي فاييو دي سيلمو. وبالإضافة إلى ذلك، خطط لمحاولات عديدة لاغتيال الرئيس فيديل كاسترو، وحوكم على واحدة منها في بنما وصدر بحقه حكم بالسجن ولكن، كنتيجة للتزوير، أعفى عنه الرئيس السابق ميريا موسوكو في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.

وتتحدث حكومتنا المجتمع الدولي على مطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تفي بالتزامها بتسليم لويس بوسادا كاريليس إلى فترويل.

وتؤكد حكومتنا مرة أخرى طلبها إلى لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أن تقوم بتقييم المعلومات التي تقدم بها بلدي، والواردة في الوثائق S/2002/15 و S/2004/753 و S/2005/341 وفي غيرها، أملاً في أن يساعد عملها على وضع حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية أولئك الذين قاموا وما زالوا يقومون بأعمال إرهابية ضد كوبا.

وتعيد كوبا تأكيد موقفها المبدئي ضد كل أعمال الإرهاب ووسائله وممارساته بكل أشكالها ومظاهرها حيثما وحينما ارتكبت من جانب أو ضد أي كان، بما في ذلك الأعمال ذات الصلة بالدول مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل ليختنشتاين الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد فينافيسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن عميق تعازينا وتعاطفنا لكل من تضرروا بالهجمات الإرهابية المروعة التي حدثت أخيراً في لندن. ونحن نستنكر بشدة كل أعمال الإرهاب، بغض النظر عن بواعثها أينما ارتكبت وكائناً من مكان مرتكبها. كما نعيد تأكيد التزامنا بالإسهام إلى أقصى حد بالمكافحة الدولية للإرهاب بكل جوانبها، بما في ذلك التعاون الكامل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونشكر رؤساء لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الإجراءات بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ولجنة ١٥٤٠

وإن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذته مجلس الأمن بناء على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد بوضوح استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق التزام كل الدول بأن تضمن أن أي شخص يشارك في التمويل أو التخطيط أو الإعداد لأعمال إرهابية أو في ارتكابها أو في مساعدة أعمال إرهابية لا بد من مثوله أمام العدالة، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون تحرك الإرهابيين ودون توفير ملاذ لا للإرهابيين فحسب، بل ولأولئك الذين يساعدونهم أيضاً.

ونحن نأمل ألا تنتهي حالة الإرهابي لويس بوسادا كاريليس كما انتهت إليه حالة أورلاندو بوش أفيلا وغيره من الإرهابيين من أصل كوبي والذين اعترفوا بأنفسهم والذين يتحملون مسؤولية إغراق عشرات من الأسر الكويتية في الحدود بينما يعيشون هم بحرية في الولايات المتحدة الأمريكية ويختالون في شوارع ميامي.

وسوف نأخذ الأمر مأخذاً في غاية الجدية إن قررت واشنطن منح بوسادا كاريليس حق اللجوء أو إن توصلت إلى مجادلات قانونية مغالطة للسماح له بالبقاء في الولايات

وإن نأمل ألا تنتهي حالة الإرهابي لويس بوسادا كاريليس كما انتهت إليه حالة أورلاندو بوش أفيلا وغيره من الإرهابيين من أصل كوبي والذين اعترفوا بأنفسهم والذين يتحملون مسؤولية إغراق عشرات من الأسر الكويتية في الحدود بينما يعيشون هم بحرية في الولايات المتحدة الأمريكية ويختالون في شوارع ميامي.

وسوف نأخذ الأمر مأخذاً في غاية الجدية إن قررت واشنطن منح بوسادا كاريليس حق اللجوء أو إن توصلت إلى مجادلات قانونية مغالطة للسماح له بالبقاء في الولايات

تتحكم في مراعاتها. وبغير ذلك، يمكن أن تنشأ ظروف لا بد وأن تسود الاتفاقية الأوروبية فوق أية التزامات قانونية أخرى.

ويتضح من هذا الحكم أن هناك إمكانية حقيقية بأن تجد دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية نفسها في موقف حيث تكون بتطبيقها للالتزامات الناشئة من نظام جزاءات الأمم المتحدة منتهكة للحقوق التي تحميها الاتفاقية الأوروبية. ويجب تحاشي هذا التصور. وهذا ممكن إذا كشف مجلس الأمن عمله بصدد تعزيز نزاهة وشفافية إدراج الأسماء وشطبها من القوائم والاستثناءات الإنسانية المتعلقة بها، وتحسين وصول المدعين الأفراد إلى الهيئة صاحبة القرار. وفي ذلك الصدد، فإن إخطار الأفراد والكيانات بإدراج أسمائهم في القوائم ومنحهم إمكانية التقدم مباشرة إلى اللجنة بطلب شطب أسمائهم أو باللجوء إلى استثناء إنساني سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلى المدى الطويل، سيتحتم على أي نظام يحرم الأفراد من حقوقهم أن يتضمن عملية استثنائية تشتمل على جهاز قضائي أو مستقل بغية الامتثال للمعايير الدولية للوسائل العادلة للمحاكمات.

وفي هذا السياق نذكر بأننا طلبنا في شباط/فبراير من هذا العام أن تكون قائمة الدول الأعضاء التي بعثت بإشعارات بصدد استثناءات إنسانية بموجب القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) متاحة لكل الدول الأعضاء كوسيلة مباشرة لتحسين الشفافية. وما زال هذا الطلب العام لجنة الجزاءات.

وتتعلق المناقشات حول تحسين نظام الجزاءات بمسألة من هم الأفراد والجماعات والأنشطة والكيانات الذين يمكن اعتبارهم "ذوي ارتباط" بالقاعدة وذلك لأغراض إدراجهم بالقوائم. هذا عمل مُرحب به يراعي هيكل القاعدة وطبيعة التهديد الذي تشكله. إلا أن المشروع موضع النقاش حالياً يتضمن خطر إمكانية أن يصبح التعريف كاسحا ومشملا

على إحاطاتهم الإعلامية. ونحن نقدر إسهام الخبراء والعمل المضني الذي يقومون به من أجل تعزيز هذه المهام. وبإمكان التعاون المتزايد بين لجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب أن يعزز كثيرا من فعالية أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال. ونظرا لقرب تجديد قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، سنركز ملاحظاتي بعد ظهر اليوم على نظام الجزاءات ضد القاعدة والطالبان.

ينشغل المجلس حالياً بمشاورات غير رسمية حول مشروع قرار نفهم أنه سيعتمد في آخر تموز/يوليه، ويتضمن عددا من التحسينات المقترحة لنظام الجزاءات الحالي وذلك استنادا جزئيا إلى العمل القيم لفريق الرصد. وبوجه عام، نؤيد تدابير مثل التعاون الأفضل مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وتبسيط طرائق عمل لجنة ١٢٦٧ للجزاءات وفريق الرصد التابع لها، وتحسين رصد الجزاءات. وفي الوقت ذاته، لا نزال مقتنعين بأنه يجب معالجة الوسائل العادلة للمحاكمات وحقوق الإنسان والانشغالات الإنسانية بصورة تتساوى في الإلحاح والتعمق، وبأن ذلك سيعزز في الواقع تنفيذ الجزاءات المستهدفة وفعاليتها.

وكما أورده فريق الرصد في تقريره، يواجه عدد من البلدان تحديات قانونية في المحاكم الوطنية الدولية ضد تدابير معينة تتعلق بتنفيذ الجزاءات. وبعض تلك التحديات لم يتقرر بعد. ونود أن نذكر حكما صدر مؤخرا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية خطوط البسفور الجوية ضد أيرلندا. في هذه القضية بالذات، قررت المحكمة أن حق المدعي في حماية ملكيته لم ينتهك، إلا أنها أصدرت تحذيرا هاما وهو: إن أعمال الدول التي يجري الاضطلاع بها امتثالا للالتزامات القانونية الدولية، مثل أنظمة الجزاءات الدولية، لها ما يبررها طالما أن المنظمة ذات الصلة تحمي الحقوق الإنسانية الأساسية، سواء من جهة جوهرها أو من جهة الآليات التي

وستواصل ذلك في المستقبل. ومكافحة الإرهاب أمر يشغل اهتمام جميع الدول. وعلى هذا، فمن الضروري أن يناقش المجلس استراتيجياته وقراراته مع كل أعضاء الأمم المتحدة بصورة منتظمة. لذلك، أعرب عن امتناني لرؤساء اللجان الثلاث على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم.

ويستعرض المجلس اليوم الإجراءات التي فرضت من خلال قرارات اتخذت في وقت سابق بشأن القاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وسوف أركز في بياني على لجنة ١٢٦٧، وأتشاطر بعض شواغل سويسرا فيما يتصل بفعالية الجزاءات المستهدفة كما تطبق اليوم. فمجلس الأمن قد استهدف الجزاءات المالية وحظر السفر ضد الأفراد كأداة مفيدة في جهود المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ومنذ عام ١٩٩٨، أسهمت الجهود المشتركة لسويسرا وألمانيا والسويد وغيرها في إنترلاك، وفي إطار عمليتي بون-برلين وستكهولم في المزيد من بلورة تلك الأداة وتحسينها.

ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة، اتسع نطاق الجزاءات المستهدفة ليشمل فئات فضفاضة التعريف من الأشخاص والكيانات بدلاً من مجموعات محددة من الأشخاص. وفضلاً عن ذلك، بينما يتوخى أن تكون الجزاءات المستهدفة وقائية في طبيعتها، فقد أصبحت عقابية من حيث الآثار المترتبة عليها، وتضررت حقوق الأفراد بموجب القانون المحلي والدولي. وبصفة خاصة، فإن تطبيق الإجراءات ضد الأفراد بدون أي إمكانية للمراجعة أو الاستئناف يحمل في طياته إمكانية حقيقية لانتهاك حقوق مراعاة الأصول القانونية المكفولة للأفراد بموجب صكوك القانون الدولي ذات الصلة. ولم يكن غريباً أن التقرير الثاني لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/83، المرفق)، ذكر عدداً من الطعون

على أطراف ثالثة لها بعض العلاقة بالأطراف الأخرى المستهدفة والتي قد تسهم في الواقع بصورة غير مقصودة في الأنشطة الإرهابية. وبموجب فهمنا القانوني، تعتبر المعرفة والنية عنصريين ذهنيين لا غنى عنهما في المسؤولية الجنائية، وبذا يجب إدراجهما في مثل هذا التعريف. وسيكون هذا أيضاً متماشياً مع المعايير القانونية الدولية مثل تلك التي وضعت في اتفاقية قمع وتمويل الإرهاب التي نحن طرفا فيها.

أخيراً، أود أن أعرب عن أملنا في أن يتيح أعضاء المجلس لغير الأعضاء فرصاً وفيرة، رسمية وغير رسمية، للإسهام في تعزيز الإجراءات التي يتخذها المجلس ضد الإرهاب في كل السياقات ذات الصلة. وتنفيذ تلك الإجراءات سيكون أكثر نجاحاً دون شك إذا شاركت كل الدول المعنية في وضعها.

وختاماً، أتوجه إلى رئيس المجلس بخالص الشكر على عقد جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل سويسرا، وأعطيه الكلمة.

السيد موري (سويسرا) (تكلم بالانكليزية): إن أعمال الإرهاب الأخيرة في لندن، وفي أنحاء أخرى من العالم، والتي أودت بحياة عشرات المدنيين الأبرياء وأوقعت العديد من الإصابات، تؤكد مرة أخرى أن خطر الإرهاب لم ينته بعد. وسويسرا تدين كل أشكال الإرهاب والأعمال الإرهابية وتدعم مكافحة الإرهاب بكل السبل بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وجهود مجلس الأمن تشكل جزءاً هاماً من الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وسويسرا قد امتثلت تماماً لقرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب وتعاونت بشكل وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المنبثقتين عن المجلس،

أما بالنسبة لزيادة تحسين فعالية الجزاءات المستهدفة، فإن سويسرا ترحب بالفرص السانحة للمناقشة مع أعضاء لجنة ١٢٦٧.

وفي المناقشات الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن، اقترحت سويسرا، في جملة أمور، أن ينظر المجلس على أساس كل حالة على حدة إمكانية تضمين الدول الأعضاء غير الأعضاء في المجلس حالياً وإن كان لديها اهتمام وخبرة كبيرين بشأن الموضوع، إلى المشاركة في عمل جهاز فرعي أو أكثر. ونعتقد أن تحسين إجراءات الإدراج على القوائم والشطب منها سيكون فرصة ممتازة لبدء هذه الممارسة. ونقترح أن يقوم المجلس بإنشاء فريق عامل مع أعضاء لجنة ١٢٦٧ والدول الأعضاء المهتمة الأخرى وخبراء الأمانة العامة من ذوي الصلة، على أن تنصب ولايته على إعداد مقترحات بشأن كيفية تحسين فعالية آلية إدراج الأسماء في القوائم والشطب منها، ولا سيما تفادي التضارب بين الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وجزاءات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأعطيه الكلمة.

السيد توررو خيمينيث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نيابة عن حكومة وشعب جمهورية فنزويلا البوليفارية، نود أن نكرر رفضنا القاطع للأعمال الإرهابية التي ارتكبت مؤخراً ضد الشعب البريطاني.

إن المناقشة واتخاذ القرارات بشأن مسارات العمل في مجالات مثل الإرهاب، الذي يعد بنداً رئيسياً في جدول أعمال المنظمة والمجلس، أمر محفوف بالمخاطر واحتمال التشويه، ما لم يستند المبدأ التوجيهي المستخدم لتوضيح الحقائق والاستنتاجات إلى منظور تاريخي وكمي. والمبدأ الذي أشير إليه هو إعادة التركيب التاريخي لعملية ظهور

القانونية في المحاكم الوطنية والدولية ضد إجراءات محددة لتنفيذ الجزاءات.

إن التراع بين قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي لحقوق الإنسان ضار ولا داعي له. فهو ينتهك سلامة النظام القانوني الدولي ويقوض مشروعية تدابير المجلس عموماً. وسويسرا تتشاطر شواغل الآخرين، حيث أن ذلك سيقوض بشكل حاد فعالية استراتيجية مكافحة الإرهاب التي ينتهجها المجلس. وفي نفس الوقت، فإننا مقتنعون بأن الآليات الجديدة يجب، بل ويمكن، وضعها بشكل يتفادي التضارب بين الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وجزاءات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب ببيانات واقتراحات كل من اليونان والداغمر وكذلك ليختنشتاين، التي أدلت ببيانها قبل دقائق.

ونعتقد أن نظاماً فعالاً لمجلس الأمن يستهدف الجزاءات المالية وحظر السفر ضد أفراد وكيانات يحتاج: أولاً إلى تطبيق متطلبات صارمة وشفافة وواقعية ومثبتة فيما يتعلق بإدراج أسماء أفراد ومجموعات في القائمة؛ ثانياً، كفالة الإشعار في حينه للمستهدف من الأفراد والكيانات لدى إدراجهم في قائمة الجزاءات؛ ثالثاً، الحد من المدة الزمنية للجزاءات وآثارها العقابية؛ رابعاً، توفير حق الاستئناف ضد إدراج الأفراد والكيانات في قائمة للجزاءات، وكذلك توفير تحكيم ملزم من جانب هيئة تضم خبراء محايدين ومستقلين.

ونسلم بأن نظام الجزاءات الأخير وفر ضمانات محسنة بالنسبة لحقوق الأفراد والكيانات المدرجين في قوائم، ونقترح أن تقوم لجان مكافحة الإرهاب ولجان الجزاءات ذات الصلة بتحديث الأنظمة الأقدم للجزاءات وفقاً للمعايير الجديدة والمحسنة.

ما يسمى بالعالم الغربي، ظلت الشعوب ماضية في القيام بدورها الرئيسي المتمثل في كسر أغلال القهر في عملية إنهاء الاستعمار. وتطلب الاحتكار الرأسمالي الدولي مزيداً من التمويل من أجل وقف هذا الزحف الشعبي. وتحقيقاً لتلك الغاية، مارس استغلاله ونهبه لشعوب وموارد البلدان المهمشة لكي يجرب ويطور أسلحة تقليدية وأسلحة دمار شامل جديدة، معززا قدراته، ولا سيما في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية، مستهدفاً الدول الاشتراكية بشكل خاص كوسيلة للردع، فهي أظهر خصومه، ومستخدماً البلدان التابعة كحقل لإجراء التجارب على ما لديه من أسلحة الإبادة الجديدة.

وآذن انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي العالمي بفترة قصيرة من عدم اليقين في سياسات الغرب العسكرية والاقتصادية. وتوقف التوسع مؤقتاً بفعل انهيار غير المتوقع لأنصار الحكم الشعبي، تمشياً مع نبوءة فرانسيس فوكوياما بنهاية التاريخ، حيث تنبأ بأن التوسعيين سوف يحددون سريعاً البلدان التي بها أهم موارد للوقود الأحفوري بوصفها أعداءهم الأيديولوجيين الجدد. وأعقبت ذلك الحروب على أفغانستان والعراق والدولة الفلسطينية المشقة التي كانت في طريقها للبروز، وكذا التهديد الذي يفترض أن إيران تمثله، وكلها تدخل في باب ما يسمى بصراع الحضارات الذي أعلنه البروفيسور صمويل هنتنغتون. ويفسر هذا السيناريو أيضاً محاولتي الانقلاب ضد الحكومة الثورية الديمقراطية لرئيسنا هوغو تشافيز فرباس في نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وبالنظر إلى الفجوة العميقة التي تزداد عمقاً بين دول مجموعة البلدان السبعة، ومن ثم مجموعة الثمانية، وإلى الآلام التي تعانيها غالبية شعوب الجنوب، أعلن الضحايا تمردهم الصريح على الدور القيادي للاحتكار الرأسمالي العابر للحدود الدولية وتحديهم له. وفي فترة الـ ٦٠ عاماً منذ هزيمة

الإرهاب على الصعيد الدولي والمراحل والمظاهر المختلفة لتلك الظاهرة. فإذا استعرضنا أحداث الماضي وعدنا للتاريخ، يمكن أن نقيم الفترة الواقعة بين المواجهتين العنيفتين في القرن العشرين - أو ما اصطلح على تسميتهما بالحربين العالميتين - بغية تحديد ظهور الدول الرأسمالية والاستبدادية والعنصرية والدول ذات التزعة القتالية والدول الشمولية والإمبريالية، وبدرجات متفاوتة، دول الإبادة الجماعية التي كانت تقودها إيديولوجيات مختلة لا تحاول إخضاع شعوبها فحسب، بل وإخضاع شعوب أخرى كانت تصنف في خانة التخلف والجهل والإقصاء الاجتماعي والفقر فضلاً عن الحرمان من الحقوق الأساسية للإنسان نتيجة للاستعمار. وأشار إلى الكوارث والمآسي الأوروبية والآسيوية التي ترتبت على انتهاج مذاهب الاشتراكية القومية والفاشية والكتائبية فضلاً عن التزعة العسكرية اليابانية ذات الصبغة الدينية.

وفي غضون تلك المرحلة الإمبريالية للرأسمالية الاحتكارية الدولية، وفي مواجهة الصعود الذي لا يمكن احتوائه للشعوب التي أيدتها أول دولة اشتراكية خرجت إلى حيز الوجود في عام ١٩١٧، ردت بعض الدول الرأسمالية بتوظيف الاستخدام السياسي المنهجي للإرهاب المفرط بغية ضمان الإذعان الجماعي من خلال التخويف وتهديد الأرواح والحريات، ومن ثم قمع كل معارضة لخطط وعمليات الإبادة الجماعية. مع ذلك، فإن التقاليد والحركات الديمقراطية التي ظهرت في أوروبا وأمريكا الشمالية وأماكن أخرى إبان الحرب العالمية الثانية أدت إلى تعبئة القوى التي استطاعت إحباط الحركة الإجرامية والانتحارية ضد العالم الغربي والتي كانت تحركها عوامل سياسية متطرفة بدافع من الرأسمالية الاحتكارية.

وفي فترة ما بعد الحرب، من عام ١٩٤٥ إلى نهاية القرن العشرين، في سياق الصراع التاريخي بين الرأسمالية والدول الاشتراكية الرئيسية والمواجهة الثنائية القطبين داخل

وفي هذه الحالات، من الضروري أن نميز بوضوح بين الأعمال الإرهابية والدفاع المشروع عن الحريات الأساسية المعرضة للتهديد.

ويرى وفدي من الواضح أيضا أن وجهها آخر قويا وفعالا للإرهاب يتمثل في منظومة الأكاذيب والتلاعب المستمرة من جانب وسائط الإعلام الوطنية والدولية في خدمة الاستعمار، ساعية إلى إخفاء الحقيقة عن الشعوب التي تناضل من أجل تقرير المصير وصنع مصيرها في عالم جديد.

وقد عانينا نحن أنفسنا من الإرهاب، كجريمة اغتيال دانييلو أندرسون، وهو موظف حكومي عالي المرتبة في إدارة العدل الفنزويلية، بسيارة مفخخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وجار التعامل من قبل السلطات القضائية مع مقترفي تلك الجريمة. كما يشير وفدي إلى الحالة التي سبق توجيهاه اهتمام هذا المجلس إليها، عن الإجراءات التي اتخذتها حكومتني حيال لويس بوسادا كاريليس، وهو إرهابي فنزويلي طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة. وهذا الشخص، الذي اشترك في تدبير تفجير طائرة كويبة في عام ١٩٧٦ قتل فيها شبان أبرياء، مجرم ذائع الشهرة في أنحاء العالم وهارب من العدالة الفنزويلية. ونتوقع استجابة سريعة بالموافقة من سلطات الولايات المتحدة على طلبنا حتى تأخذ العدالة مجراها. وعلى أي حال، يمثل الملاذ الآمن الذي أتيح لهذا الهارب انتهاكا واضحا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لقد نفذت جمهورية فنزويلا البوليفارية بدقة قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، قدمنا أيضا التقارير الإلزامية ذات الصلة في مواعيدها.

وأخيرا، نؤكد مجددا ما نقوله أمام هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة: إن الحل للإرهاب ليس بمزيد من

النازية الأوروبية، تولت حكومة الولايات المتحدة وحلفاؤها الاستعماريون الدور العسكري والسياسي والأيديولوجي الذي أدته تلك الحركة ذات يوم في تدمير العالم المهمش وها هي تهدد الآن أسس الغلاف الجوي ذاته بالإبادة. وهذا الشكل المعاصر للقهر هو إرهاب الدولة. وله تاريخ طويل من سوء التصرف في أرجاء الكوكب يمكن أن تشهد عليه شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتصميم الشعوب الراسخ على الوقوف في وجه آخر نسخة من إرهاب الدولة الذي تمارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها واضح في قرار استعمال الأسلحة الرهيبة ضد المقاومة الشجاعة من قبل الشعوب التي تضحي في بسالة بالكثير من الأرواح في دحر الغزاة وإسألتهم.

وقد أذن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مؤخرا بتجديد إنتاج أسلحة نووية مصغرة أو تكتيكية، يقال إنها أكثر كفاءة في القتل من تجربتي الإبادة الجماعية في هيروشيما وناغازاكي، وذلك في وقت يبدو فيه أن الثورة الشعبية ليست فقط غير قابلة للارتداد، بل أنها أيضا تهدد قوة البنتاغون غير المحدودة ذات الشقين على شن حرب على جبهتين في وقت واحد. ويتعارض هذا القرار من جانب مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مع الالتزامات التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومع روح ومعنى تلك الاتفاقية ذاتها، كما أن من الواضح أنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

ويشترك أهل فنزويلا دولة وشعبا في إدانة ورفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره باعتباره أداة سياسية فثاكة لإبادة وترهيب الشعوب البريئة في أرجاء العالم، بما فيه الإرهاب الذي يرتكبه من يبررون أفعالهم بأنها آثار جانبية للغزو الأجنبي. وفي الوقت ذاته، نعرب عن تقديرنا لأنشطة التي يضطلع بها من يقاتلون الغزو الأجنبي ويدفعون حياتهم ثمنا للحرية وتقرير المصير والسيادة واحترام حقوق الإنسان.

إي تويبا، المجمع الكائن في أيودھيا، بنية نشر الفوضى والرعب في موقع حساس. ولحسن الطالع، نظرا لفعالية تدخل القوات الأمنية المنتشرة في المجمع المذكور، جرى تحييد هؤلاء المتشددين بتكلفة منخفضة نسبيا. بيد أن نية مرتكبي ذلك العمل الإرهابي ومن يروعهم في الخارج، وقد ثبت اشتراكهم بعد ذلك، كانت تفوق في شرها ذلك بكثير، فقد كانوا يرمون إلى إشعال نيران العنف المجتمعي وتدمير النسيج المدني والديمقراطي في الهند.

وقد قال رئيس الوزراء الدكتور مانموهان سينغ في بيانه أمام كونغرس الولايات المتحدة أمس إن:

”الاجتماعات المفتوحة كمجتمعنا مهددة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتزايد الإرهاب. فالإرهاب يستغل الحرية التي توفرها مجتمعاتنا المفتوحة لكي يدمر حرياتنا. ويجب علينا محاربة الإرهاب أينما وجد، لأن الإرهاب في أي مكان يهدد الديمقراطية في جميع الأماكن“.

ومن المهم أن تكون الدول مساهلة عن أي افتقار إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية، وخصوصا الالتزامات المتعهد بها بمقتضى الصكوك القانونية الدولية وعملا بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي ألا يعود يحتل اللجوء إلى الكيل بمكيالين، والتعاون الجزئي للأهداف السياسية، والذرائع التكتيكية، والتحريض، والتدريب والتلقين الأصوليين، ودعم الإرهاب أو تبنيه. وحتى ينجح العمل العالمي ضد الإرهاب فإن الدول التي تدعي التعاون في الحرب على الإرهاب بينما تبقي بنية الإرهاب الأساسية على حالها ينبغي ألا يسمح لها بعد بالعمل بإفلات من العقاب.

إن لجنة مكافحة الإرهاب يجب عليها، وهي تتلقى المساعدة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب،

الإرهاب، أو بعبارة أخرى، الحرب. ويلزم أن نفكك هذه الآلية العنيدة والإجرامية عن طريق الاستعانة بوسائل سياسية بناءة وسلمية وعادلة تركز على تقرير الشعوب لمصيرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الهند، وأعطيه الكلمة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكركم يا سيدي على عقد هذه الجلسة الجيدة التوقيت عن التهديدات التي يواجهها السلام والأمن الدوليان والتي تسببها الأعمال الإرهابية. كما نشكر رؤساء لجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية.

تدل الهجمات البشعة التي وقعت في لندن وأماكن أخرى من العالم مؤخرا على ظهور الإرهاب بقوة متجددة. وشعرنا من جديد بخطورة واستمرار التهديد الذي يمثله الإرهاب للمجتمع المتحضر في كل مكان، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الأيديولوجي. وأهم من هذا كله، بالنسبة لما نحن بصدده، أنها عززت من جديد الضرورة الملحة للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن التعامل مع الإرهاب.

وليس الإرهاب، بالنسبة لنا في الهند، ظاهرة جديدة. فقد عانينا من هذا البلاء الذي يتلقى التشجيع عبر الحدود لمدة ٢٥ عاما تقريبا. وفقد ما يزيد عن ٦٠.٠٠٠ مواطن هندي أرواحهم كنتيجة مباشرة للإرهاب. وتصر الهند باستمرار على أن الإرهاب يشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن، وعلى أنه لا يعترف بخط حدود أو حاجز، ولا يراعي مدونة أخلاقية أو قيودا دينية، ولا تكبحه نزعة إنسانية أو حدود تفرضها الكياسة.

ومنذ خمسة عشر يوما، في ٥ تموز/يولية، اقترح خمسة من المتشددین المسلحين، يعتقد أنهم ينتمون للاشكار

ألا تبقى ادعاءات بالدعم الخلفي أو السياسي أو الدبلوماسي للإرهاب دون تحديدها ودون التصدي لها. ونأمل في أن الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) سيشرع جدياً بالعمل للتوصل إلى تفاهم بشأن طرق ووسائل المضي قدماً بجدول أعمال لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس.

ولا يزال عمل لجنة ١٥٤٠ حرجاً. وما تم الكشف عنه مؤخراً فيما يتعلق بالشبكة الدولية الواسعة التي سهلت انتشار المعدات والتكنولوجيا النووية أوصل إلينا جميعاً خطر حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. نحث لجنة ١٥٤٠ على أن تكون أكثر نشاطاً وأن تتحرك بسرعة لتقلل إلى الحد الأدنى، عن طريق التعاون الدولي، إمكانية أن يستطيع أي مزيد من الانتشار أن يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وكما بلغنا لجنة ١٥٤٠ في تقريرنا الوطني فإن سجل الهند في مجال عدم الانتشار النووي خال من العيوب. وعلى الرغم من أننا شاهدنا الانتشار غير المضبوط في الجوار الخاص بنا، مما أثر في شواغلنا الأمنية، فإن الهند لم تقيد بالإطار التنظيمي القائم الذي يحكم وسائل السيطرة على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها فحسب ولكنها انطلقت أيضاً بتعزيز تلك الوسائل. إن قانون أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها (حظر النشاطات غير القانونية)، الذي اعتمد في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، يوفر التشريع العام والمتكامل الذي يحظر النشاطات غير القانونية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. وفي هذا السياق صرح أمس رئيس وزراء الهند،

”الهند، بوصفها دولة نووية لديها حس بالمسؤولية، تعي وعياً تاماً المسؤولية الضخمة التي أتت مع امتلاك التكنولوجيا المتطورة، المدنية

أن تواصل أداء دور رئيسي في مساعدة الدول، عن طريق بناء القدرة وضمان أن توفر لديها وسائل مكافحة الإرهاب.

نود أن نشيد بلجنة ١٢٦٧ على عملها. ومن سوء الحظ أننا شاهدنا في الشهور الأخيرة انبعاث منظمتي القاعدة وطالبان في أفغانستان، كما يتجلى في زيادة الهجمات على المدنيين وقوات الأمن على طول الحدود الجنوبية والجنوبية - الشرقية لذلك البلد. وعودة نشوء جماعات كبيرة وحسنة التسليح من القاعدة وطالبان أمر يبعث على القلق لدى المجتمع الدولي. ونعتقد بأن الكلمتين ”معتدلة“ و ”طالبان“ متناقضتان: اجتماع لفظتين متناقضتين. وأية محاولة للوصول إلى عناصر طالبان السابقة ينبغي أن تستبعد تماماً الأفراد والكيانات في قائمة لجنة ١٢٦٧ الموحدة. وأي إجراء مناقض لذلك من شأنه أن يشكل انتهاكاً واضحاً للقرارات بمقتضى الفصل السابع.

وقيام لجنة ١٢٦٧ مؤخراً بإدراج لشقر الطيبة في القائمة الموحدة بالكيانات، في قسم القاعدة، خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الإرهاب. يستمتع لشقر الطيبة بجدول أعمال محدد بوضوح وبنية متسلسلة ومصادر للتمويل والحماية وبنية أساسية. وفلسفته هي مزج التعليم الجهادي في المقررات المدرسية الحديثة ليس فقط من أجل تدريب الطلاب الشباب على المبادئ الدينية ولكن أيضاً لجعلهم ماهرين في العلم والتكنولوجيا، فلسفة يمكن أن يكون لاستعمالها أثر مخرب بقصد خدمة حاجات الإرهاب. ونشجع لجنة ١٢٦٧ على مواصلة النشاط في تأمين إدراج مزيد من الأفراد والكيانات في القائمة.

ورحبت الهند باتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي نرى أنه يمثل تمديداً منطقياً للتعاون المتعدد الأطراف القائم بشأن مكافحة الإرهاب. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة

ضد التوترات الاجتماعية. لم تحدد هوية أي هندي أو لم يحتجز بسبب أعمال إرهابية اقترفتها القاعدة أو طالبان في أي مكان من العالم. ونحن، بوصفنا أكبر بلد ديمقراطي، تكمن العلمانية في صميمه، وبوصفنا ثاني أكبر مجتمع إسلامي في العالم، نشعر بأننا لا نحتاج إلى أي دروس من الدول الديمقراطية الغربية أو الذين ينتحلون لأنفسهم صفة حراس الإسلام.

والإضعاف المتعمد لقوى ديمقراطية علمانية في أجزاء كثيرة من العالم خلال العقود جعل الأصوليين الأداة الوحيدة للمعارضة الشعبية. ولا يمكننا أن نأمل في الغلبة في المعركة ضد الإرهاب إلا عن طريق تعزيز تلك القوى الديمقراطية العلمانية. وفي نفس الوقت فإن مناوأة الإنسانية وانعدام أي برنامج واقعي للتجديد الاجتماعي، وفوق ذلك كله رؤية الإرهابيين الرجعية المتطرفة لا يمكنها إلا تقوية رد الفعل.

ونأمل مخلصين في أن تمضي الأمم المتحدة قدما بجدول الأعمال الدولي لمكافحة الإرهاب عن طريق إجراءات الجمعية العامة ومجلس الأمن. والروابط والشبكات المعقدة التي توحد المجموعات الإرهابية لا يمكن تحديدها إلا عن طريق التعاون والجهود الدولية المتضافرة. ولم يعد المجتمع الدولي في إمكانه قبول الكيل بمكيالين أو التدابير الناقصة من جانب الدول في محاربة الإرهاب. سيتعين على الأمم المتحدة أن تضمن التزام جميع الدول بالتساوي بمحاربة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل أستراليا الذي أعطيه الكلمة.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أستهل كلمتي بشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم وأيضاً بشكر أصدقائي رؤساء لجان ١٢٦٧ و ١٣٧٣ و ١٥٤٠ عل إحاطاتهم الإعلامية. دعوني أظهر

والاستراتيجية. ولم نكن أبداً، ولن نكون أبداً، مصدراً لانتشار تكنولوجيات حساسة“.

وبينما يبدي مجلس الأمن نشاطاً، وله ما يبرر ذلك، بشأن جدول أعمال مكافحة الإرهاب، نعتقد بأن انشغال جميع أعضاء الأمم المتحدة بهذه المسألة الحرجة لا يقل أهمية. ودعا الأمين العام إلى استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، استراتيجية يعتمد عليها رؤساء الدول أو الحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بكامل هيئتها الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤيد هذه الدعوة. ووفد بلدي يؤيد تأييداً قوياً القيام، خلال الدورة الستين للجمعية العامة، بإبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي.

ولا يمكن أن يوجد تبرير للإرهاب في أي من أشكاله أو تجلياته. والذين يلجأون إلى الإرهاب يكسونه في معظم الأحيان بجلباب المظالم الحقيقية أو المتخيلة. لا مظلمة يمكنها أن تبرر اللجوء إلى الإرهاب. وفي نفس الوقت ينبغي أن تجري محاربة الإرهاب في نطاق الحدود التي وضعتها التزاماتنا فيما يتعلق بسيادة القانون والحريات الأساسية. وحكومة الهند، إذ تقر بالحاجة إلى مواصلة محاربة الإرهاب بدون المساس بالحريات الفردية الجوهرية، ألغت قانون منع الإرهاب.

ومما ينطوي على التناقض الظاهر الغريب والمدهش كلام السيد صموئيل هنتون ومجموعات إرهابية معينة مثل القاعدة عن تصادم الحضارات. وتجربتنا هي أن النموذج يصيبه الخطأ الكبير. قدرة الهند على معالجة تقلبات الإرهاب يمكن أن تعزى أيضاً إلى قدرتها على مراعاة التقاليد الثقافية والحضارية المختلفة عبر الوقت. تاريخياً استوعبت الحركتان البخيتية والصوفية أفضل القيم والفكر والحضارة. وأسهمت هذه التقاليد في نشوء ديمقراطية علمانية تشكل بذاتها متراساً

شكري بطريقة عملية: بتوخي الإيجاز وبالكلام غن صميم المسألة.

على الرغم من أنني أرحب، طبعاً، بفرصة الكلام في الجلسة العامة المشتركة الثانية التي يعقدها المجلس حول هذا البند، كما فعلت في الجلسة الأولى من هذا النوع في نيسان/أبريل، فإنني أشعر بالأسف البالغ لأنه يتعين علي أن أفعل ذلك على خلفية الهجمات الإرهابية المروعة في لندن. والأستراليون، مع سائر الناس من أصحاب الفكر الصحيح حول العالم، أصابتهم الصدمة جراء وحشية تلك الهجمات. ولكن، بنفس القدر، يملأنا الإعجاب بالشجاعة والتصميم اللذين أبدتهما الحكومة البريطانية والشعب البريطاني.

في ذلك الوقت، وحينما تخضع منظومة الأمم المتحدة على نحو خاص للتفحص الذي لا سابقة له، من المناسب أن تولي محافل مثل هذا المحفل الاهتمام لكيفية عمل هيئات وآليات الأمم المتحدة لمواجهة تحدي الإرهاب. وترحب أستراليا بالجهود المبذولة حتى الآن، وخصوصاً جهود لجنة ١٢٦٧، للانخراط الأقوى مع الدول الأعضاء، بوسائل منها القيام بالسفر الإقليمي. وقمنا أيضاً بتقدير الفرصة التي أتاحت في وقت سابق من هذا الشهر لسفيرنا لمكافحة الإرهاب لأن يحيط لجنة ١٢٦٧ علماً بتعاوننا على مكافحة الإرهاب وجهود بناء القدرة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وألاحظ بقدر معين من الافتخار أننا الدولة العضو الرابعة التي انتهزت تلك الفرصة حتى الآن. ونذكر بالتأكيد الموضوع على بناء القدرة من جانب الأمين العام في استراتيجيته الشاملة لمحاربة الإرهاب، ونشجع جميع اللجان الثلاث على تكثيف انخراطها مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية.

ولكن آن الأوان لكي نقر بأنه يمكن، وفي الواقع يجب، القيام بالمزيد من العمل. إنني شخصياً أذكر -

كما أعلم أن الآخرين في هذه القاعة يذكرون - أننا، في الأيام المروعة التي أعقبت مباشرة حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، امتلكننا شعوراً بالتصميم الأكيد على أن تصبح الأمم المتحدة مركز اتصال للاستجابة الدولية. ويتعرض ذلك الزخم الآن لخطر الضياع. وفي الواقع، أقول إن هذا الزخم ضاع بالفعل في كثير من الجوانب. ونحن نلاحظ، على سبيل المثال، أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب كان مقرراً لها أن تصبح عاملة بشكل كامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ومن الحيوي لتلك الهيئة الهامة أن تتمكن من استكمال ترتيبات تعيين موظفيها وتنفيذ ولايتها على نحو تام في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، نشدد على الحاجة إلى الاستجابة للنداءات إلى إجراء تنسيق أفضل في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل مكافحة الإرهاب بشكل عام.

وتقوم الدول فعلاً بالكثير من العمل، بما في ذلك بلدي بالذات، على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وكل ذلك حسن. ولكن في وسع التنسيق الفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة أن يكفل توجيه المساعدة إلى حيث توجد حاجة أكبر إليها وإلى حيث تترك أثراً بالغاً. ويمكن للجان أن تتيقن من دعم أستراليا المستمر لتلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثلة نيوزيلندا، التي أعطيها الكلمة.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن اغتنم الفرصة للإعراب مرة أخرى لحكومة المملكة المتحدة، ولأسر وأصدقاء الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا، عن التعاطف الصادق لنيوزيلندا في ما يتعلق بالحوادث المفجعة التي حدثت في ٧ تموز/يوليه. وتلك الهجمات الإرهابية غير المعقولة التي حدثت في لندن تؤكد مرة أخرى على الأهمية الجوهرية لحملة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب.

لا نرغب في إبطاء عمل اللجان، فإن الاتصال المبكر من المجلس سيساعدنا جميعا حينما يتعلق الأمر بالتنفيذ.

ثانيا، ما زلنا نرى انه بغية تحسين فعالية وشرعية جهود مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، لا بد أن يضمن المجلس الوفاء بالمعايير الأساسية المعترف بها للإجراءات القانونية الواجبة. وننشاطر الشواغل التي أبداه الآخرون تجاه العملية الحالية لوضع الأسماء في القائمة - وخاصة ما يتعلق بإدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها - ونحث المجلس على النظر في إجراء تعديلات لنظام الجزاءات في إطار القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بغية تلبية تلك الشواغل. وهناك عدد من الاقتراحات التي عمت، بما في ذلك الاقتراحات التي قدمها اليوم ممثلو الدانمرك واليونان وليختنشتاين وسويسرا. ونلتمس من المجلس أن ينظر في هذه الاقتراحات بشكل جدي.

ثالثا، نود مرة أخرى أن نستعري انتباه المجلس إلى المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء الصغيرة، بما فيها الدول في منطقتنا بالذات، في الوفاء بمتطلبات المجلس الكثيرة لتقديم التقارير. وفي الاجتماع الأخير لمكافحة الإرهاب في منطقة المحيط الهادئ الذي ذكرته من فوري، جرى توضيح شديد لحقيقة أن الموارد المحدودة وتحدي أولويات السياسات المتنافسة تعني أن الامتثال لمكافحة الإرهاب ما زال يشكل تحديا للعديد من بلدان منطقة المحيط الهادئ. ونرحب بجهود المجلس لمعالجة تلك المسألة. وبجدونا أمل كبير في أن يشمل التعاون المعزز المستمر الآن بين اللجان الثلاث وأفرقة الخبراء نوعا من مناقشة توحيد متطلبات تقديم التقارير بالنسبة للدول الأعضاء الصغيرة. وهناك الكثير من العمل الذي يمكن القيام به عن طريق تقديم المساعدة التقنية، وناشد المجلس أن يتخذ المبادرة بشأن ذلك.

ونيوزيلندا، من جانبها، بالترافق مع استراليا وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وضعت برنامجا لمساعدة بلدان

وأود أن أشكر رؤساء اللجان الثلاث على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها صباح هذا اليوم وعلى جهودهم الهامة المستمرة. وكانت المحجمات التي وقعت في لندن بمثابة تذكرة قاسية بالأهمية الحرجة لذلك العمل.

إن إحدى الرسائل الرئيسية التي وجهت في الإحاطات الإعلامية في هذا اليوم هي الحاجة إلى التعاون، بما في ذلك التعاون الإقليمي. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلغ الأعضاء بأن نيوزيلندا استضافت اجتماعا افتتحيا للفريق العامل المعني بالإرهاب في منطقة المحيط الهادئ عقد في أوكلاند في حزيران/يونيه بوصفه جزءا من مبادرة واسعة لتعزيز البنى التحتية القانونية والتشغيلية لمكافحة الإرهاب في منطقتنا. كما وفر الاجتماع منتدى لمناقشة التحديات التي تواجهها البلدان الجزرية لمنطقة المحيط الهادئ في الامتثال للالتزامات الدولية بمكافحة الإرهاب - وهي نقطة أود أن أعود إليها لاحقا.

وفي ما يتعلق بمناقشة اليوم، أود أن أدلى بثلاثة تعليقات موجزة.

أولا، هناك الآن رأي مشترك في إطار مجلس الأمن والعضوية الواسعة للأمم المتحدة مفاده أننا بحاجة، بعد إنشاء الأدوات لمكافحة الإرهاب من خلال مجلس الأمن، إلى إجراء استعراض مستمر لفعالية هذه الأدوات. وترحب نيوزيلندا بتلك الجهود. ونلاحظ أن لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة/طالبان تنظر حاليا في مشروع قرار جديد لتشديد واستكمال الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وبالنظر إلى التزامات الفصل السابع التي من شأنها أن تنبع من مثل ذلك القرار، فإننا نؤمن بأن من الأهمية بمكان إطلاع الدول الأعضاء المهتمة على مداولات المجلس، ومنحها الفرصة للإسهام في هذه المداولات. ولعن كنا

أولاً، بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب، فقد أحطنا علماً بالزيارات القطرية الأولى. ونرحب بالتركيز - وخاصة تركيز لجنة مكافحة الإرهاب - على تقديمها إلى الدول الدعم التقني المتصل بمكافحة الإرهاب.

وفي ما يتعلق بلجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة/طالبان، أحطنا علماً بآراء رئيس اللجنة بشأن التركيز على الجيل الجديد والمتزايد للمؤيدين الذين ربما لم يغادروا أبداً البلدان التي يقيمون فيها، ولكنهم احتضنوا العناصر الأساسية لرسالة القاعدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن بأنه لا بد أن ترافق أدلة وافية وعناصر محددة إدراج الأسماء الجديدة في القائمة الموحدة للجنة. ذلك أمر ضروري للوفاء بالمتطلبات القضائية والقانونية وللسماع للسلطات الوطنية بالتصدي للتحديات القانونية لتجميد الأصول والتدابير الأخرى للجزاءات.

وبالنسبة إلى لجنة ١٥٤٠، فإن تلك اللجنة - التي تتمثل ولايتها في حماية حصول الأطراف من غير الدول، بما فيها الإرهابيون، على أسلحة الدمار الشامل - بحاجة إلى أن تركز على عدم وجود تعريف لمختلف المصطلحات المستخدمة في القرار وعلى عدم وجود معايير دولية متفق عليها لتقييم الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ القرار.

وعلى اللجنة أن تأخذ في الحسبان وجود مستويات متفاوتة لقدرات الدول على تنفيذ أحكام القرار، وينبغي لها أن لا تتدخل في عمل أنظمة المعاهدات القائمة والهيئات الدولية المنشأة وفقاً لهذه المعاهدات، أو أن تضعف سلطتها أو أن تخلق الازدواجية والإرباك في عملها. وفي هذا السياق، ثمة حاجة لأن تؤخذ في عين الاعتبار حقيقة أن الدول المختلفة تقع على عاتقها التزامات ذات طبيعة متغيرة وفقاً للمعاهدات المختلفة.

منطقة المحيط الهادئ على وضع تشريعات فعالة لمكافحة الإرهاب وعلى التخطيط للحالات الطارئة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وعرضت نيوزيلندا أن تعمل مع الشركاء في منطقة المحيط الهادئ لمساعدتهم على الوفاء بمتطلبات والتزامات تقديم التقارير إلى مجلس الأمن. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع استراليا وشركائنا في منطقة المحيط الهادئ في تلك المساعي.

وفي الختام، أود أن اغتنم الفرصة لكي اشدّد مرة أخرى على دعمنا القاطع للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ولعمل مجلس الأمن. ولا بد أن نواصل العمل معا بغية دحر الإرهاب، وفي الوقت نفسه مع ضمان أن يبقى احترام سيادة القانون والحقوق الأساسية للإنسان أساس جهودنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل باكستان، الذي أعطيه الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أقدم بأحر تهاني وفد باكستان لكم، سيدي الرئيس، ولوفد اليونان على الطريقة الماهرة التي تقومون بها بعمل المجلس. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير دلا سابلير وللوفد الفرنسي. فقد أدار السفير دلا سابلير رئاسته للمجلس بكياسته المعهودة وتفهمه وكفاءته.

وأود أن أشارك الوفود الأخرى في تقديم الشكر إلى رؤساء اللجان الثلاث، الذي قدموا إحاطات إعلامية للمجلس اليوم. ونؤيد جهود جميع اللجان الثلاث في تشجيع الشفافية والحوار بقدر أكبر مع الدول الأعضاء في ما يتعلق بمجالات نشاط كل لجنة. ونجددنا الأمل أن تضمن اللجان أيضاً انخراط ومشاركة جميع الدول الأعضاء للأمم المتحدة في عمل اللجان.

وفي هذه المناسبة، أود أن أدلي ببعض التعليقات المحددة بشأن التقارير التي تلقيناها.

إجراءات الشرطة، والتغيير الاجتماعي، وخلق الفرص الاقتصادية، ويشمل كذلك تسوية المسائل السياسية التي توفر للإرهابيين المبررات وتمدهم بأكسجين الحياة.

وبالتالي، فإن مسؤوليات التصدي للإرهاب هي مسؤوليات وطنية ودولية على حد سواء. إن دور الأمم المتحدة محوري وحاسم. ففي إطار الأمم المتحدة، لا سيما من خلال اللجان الثلاث التي تقدم تقاريرها اليوم، يقوم المجتمع الدولي بوضع النظام القانوني الدولي لمكافحة جميع أشكال الإرهاب. ولا يمكن تبرير القتل المتعمد للمدنيين أو تحويلهم إلى مقعدين. وجميع الأعمال الإرهابية تستحق الإدانة سواء قام بها الأفراد، أو الأطراف غير الحكومية، أو الدول.

إن عدم التوصل إلى تعريف للإرهاب ينبغي أن لا يعطل العمل ضد الإرهاب. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا أن نكفل أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب تركز فيها ضمانات المحافظة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ولا يمكن أن يكون هناك أي أساس لأن يعامل إرهاب الدولة معاملة استثنائية، عندما تقوم تلك الدولة بأعمال العنف الوحشية ضد السكان المدنيين الذين جريمتهم الوحيدة هي الوقوف ضد الاحتلال الأجنبي وإنكار حق تقرير المصير. ولا يمكن أن يسمح لدولة كذلك، وهي تمارس الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين، أن تصور مقاومة الحركات المشروعة على أنها إرهابية.

إننا نؤيد مبادرة الأمين العام لوضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تتضمن تدابير للتصدي للأسباب الجذرية لهذه المشكلة. والأسباب الجذرية لا تبرر الإرهاب، ولكنها تفسره، وهذا الفهم لأسباب الإرهاب أساسي من أجل النجاح في مكافحة هذا

وأود أن أنضم إلى الآخرين في التعبير عن تضامنا مع الضحايا وعائلات المصابين من جراء الأحداث الإرهابية التي وقعت مؤخرا، لا سيما في المملكة المتحدة وتركيا. وإننا ندين بشدة تلك الأعمال الإرهابية ونكرر تأكيد التزامنا بمحاربة هذه الآفة بكل أشكالها وتحليلاتها.

إن الجغرافيا والتاريخ قد اتحدا لوضع باكستان أمام تحد خاص ودور خاص في مكافحة الإرهاب. وإن التزام باكستان بالحملة ضد الإرهاب إنما هو التزام واضح وقائم مثلما هو محسوس ومرئي. وفي خطاب ألقاه الرئيس مشرف مؤخرا في المؤتمر الوطني للشباب، وجه هذا النداء: "هبوا لشن جهاد ضد التطرف، ومن أجل السلام والأخوة والوحدة في المجتمع، ومن أجل المعرفة والتقدم والحد من الفقر".

وقد اتخذت باكستان عددا من التدابير على الجبهة الداخلية. فللمرة الأولى في التاريخ تقوم قواتنا المسلحة بعمليات ما زالت مستمرة في المناطق القبلية على طول الحدود مع أفغانستان. وقد فقدنا ما يزيد على ٣٠٠ من القتلى في هذه العمليات. وقد تمكنا من اعتقال أو تسليم أكثر من ٦٠٠ إرهابي، بمن فيهم نشطاء رئيسيون من القاعدة.

وتشن باكستان حملة نشطة ومباشرة للقضاء على التطرف في مجتمعنا. وتشمل هذه الحملة إصلاح المدارس الدينية التي تورط جزء صغير منها بالدعوة إلى أفكار متطرفة. وفي الخطاب إلى الأمة الذي سيلقيه الرئيس مشرف غدا سيقدم لمحة عامة عن جهودنا الشاملة في هذا المجال.

إن تحدي الإرهاب قائم على المستويين المحلي والعالمي. وكل من تصدى للإرهاب والتطرف يعلم علم اليقين أن النجاح يتطلب جهودا مستدامة وشاملة، تشمل

فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم مجلس الأمن:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يُشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن، وأن أية أعمال إرهابية تُرتكب هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها، متى ارتكبت، وأيا كان مرتكبوها. ويكرر مجلس الأمن إدانته لشبكة القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى لارتكابها أفعالا إجرامية مستمرة ومتعددة، ترمي إلى إحداث الموت وتدمير الممتلكات وتقويض الاستقرار. كما يؤكد مجلس الأمن من جديد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك وسائل إيصالها يُشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويُشير إلى قلقه الشديد بشأن الخطر الذي تمثله الجهات الفاعلة من غير الدول التي تحاول استحداث الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها أو الحصول على تلك الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها.

”ويكرر مجلس الأمن طلبه إلى جميع الدول الأعضاء أن تُصبح أطرافا في جميع الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب، ويوجه انتباهها في هذا السياق إلى الحدث الخاص بالمعاهدات الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، ويشجع الدول الأعضاء على أن تغتنم تلك الفرصة للتوقيع على اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي. ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء أن تتعاون على وجه الاستعجال على حسم جميع المسائل المعلقة بغية

الأسلوب المقيت والمرفوض. ومن بين تلك الأسباب الظلم السياسي والاقتصادي، والتراعات الدولية المستحكمة، والاحتلال الأجنبي، وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير، فضلا عن الإقصاء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعزل في داخل المجتمع. إن محور استراتيجية الرئيس مشرف في صنع الاعتدال المتصور يقوم على التصدي لأسباب الإرهاب الجذرية واستئصالها على نحو شامل.

إن الشعور بالغبن أو حتى بالتمييز المتعمد ضد عقيدة أو ثقافة يتمخض عن التوترات الاجتماعية وغالبا ما يعزز قوى التطرف. وبالتالي، فإن النهوض بالتفاهم المتبادل بين الأديان والثقافات يمثل الآن ضرورة سياسية وأخلاقية. ولا بد من إزالة أسباب سوء الفهم، ولا سيما النشر المتعمد للصور المشوهة التي استمعنا إلى أمثلة منها اليوم. ومن المهم التأكيد على أن الغالبية الساحقة من معتنقي أي دين، وبخاصة الدين الإسلامي، هم من محبي السلام والتسامح والإخلاص والعدالة والرحمة. وأما أصحاب الآراء المتطرفة فهم أقلية صغيرة، والذين يعملون بوحى تلك الآراء هم أقلية أصغر.

إن الرسالة الرئيسية لكل الديانات هي رسالة واحدة تقريبا. والأسباب الجذرية للخلافات بين الثقافات والحضارات ليست في الأساس اختلافات دينية، بل ناجمة في الغالب عن تنافس بين المصالح السياسية والاقتصادية وعن سوء الفهم. وبالتالي، فإننا نؤيد بشدة المبادرة الإسبانية من أجل التحالف بين الحضارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها لي شخصيا وللوفد اليوناني.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

الاحترام الواجب لولاياتها المختلفة، وذلك بطرق منها تعزيز تبادل المعلومات، والرد المنسق على التأخر في تقديم تقارير الدول إلى اللجان الثلاث، والمسائل الأخرى ذات الصلة باللجان الثلاث. كما يدعو مجلس الأمن اللجان الثلاث إلى مواصلة تعاونها مع الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على مضاعفة الجهود التي تبذلها لتنفيذ أحكام القرارات المتعلقة باللجان الثلاث. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن تنفيذ أحكام هذه القرارات يقع على عاتق الدول ويشجعها على طلب المساعدة اللازمة لكفالة توفر القدرة الضرورية لتنفيذ هذه القرارات.

”ويكرر مجلس الأمن إنه يمكن للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة أن تؤدي دوراً حيوياً في دعم أهداف هذه القرارات، وإذكاء الوعي بأهميتها، ومساعدة أعضائها على تنفيذها. ويشجع مجلس الأمن تلك المنظمات على أن تقدم المساعدة التقنية اللازمة عند الاقتضاء، حسب طلب اللجنة ذات الصلة وعندما تطلب ذلك. وفضلاً عن ذلك، يُشجع مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة/الطالبان، وعند الاقتضاء، اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠، التابعة له، فضلاً عن المنظمات ذات الصلة، على تعزيز تعاونها بغية تحديد وتشجيع وتطوير أفضل الممارسات المؤدية إلى توفير الوضوح والإرشاد للدول بصدد تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة.

اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

”ويحث مجلس الأمن جميع الدول على التعاون من أجل تقديم مرتكبي ومنظمي أعمال الإرهاب ومن يراعون تلك الأعمال إلى العدالة وفقاً لمبدأ التسليم أو المقاضاة. وتؤكد الأحداث الأخيرة التي أداها مجلس الأمن في القرار ١٦١١ (٢٠٠٥) والبيان الرئاسي S/PRST/2005/29، إلحاق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وضرورة مضاعفتها.

”ويرحب مجلس الأمن بالإحاطات التي قدمها رؤساء لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة/الطالبان المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن أعمال اللجان الثلاث. ويعيد مجلس الأمن تأكيد الأهمية والإلحاح اللذين يعلقهما على تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة باللجان الثلاث فضلاً عن تنفيذ ولاية كل منها. ومن ثم يشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء واللجان المعنية بشدة على مضاعفة الجهود التي تبذلها سعياً إلى سبل زيادة تعزيز تنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفقاً لأحكام هذه القرارات والقرارات الأخرى ذات الصلة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد طلبه تعزيز التعاون فيما بين اللجان الثلاث، فضلاً عن التعاون بين أفرقة الخبراء التابعة لها، في رصد تنفيذ الدول لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع

”ويُشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء، التي
بوسعها توفير المساعدة التقنية على أن تقوم بذلك
على سبيل الأولوية.
”ويدعو مجلس الأمن اللجان الثلاث إلى
مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها على فترات
منتظمة، وبطريقة منسقة حسب الاقتضاء.“

سيصدر هذا البيان كوثيقة رسمية لمجلس الأمن بالرمز
S/PRST/2005/34.
وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في
البند المدرج في جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.